

البيانات والمعلومات الإحصائية

١/٣٥ المقدمة

تواصل العمل خلال خطة التنمية الثامنة على تطوير قواعد البيانات والمعلومات لتلبية الحاجة المتزايدة للبيانات الإحصائية والمعلومات التي يتم الاعتماد عليها في تخطيط البرامج التنموية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتطويرها، إضافة إلى استخدامها في المؤسسات المدنية والأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء اندماج الاقتصاد الوطني في المنظومة العالمية، وبخاصة منذ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بنهاية عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)، تزايد طلب المؤسسات الدولية المختلفة على البيانات والمعلومات.

وقد واكبت المملكة جميع التطورات المشار إليها أعلاه، حيث شهدت خطة التنمية الثامنة نمواً في قواعد البيانات القطاعية والمتخصصة، وتوسعت وتنوعت خلال الخطة أيضاً الإحصاءات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، كما تم تطوير المدى الزمني لكل منها، وذلك انسجاماً مع متطلبات استخداماتها المختلفة. وتم العمل خلال الخطة أيضاً على ضمان انتظام المسوح الإحصائية في دورات زمنية محددة.

تستهدف خطة التنمية التاسعة مواصلة جهود وخطط تطوير البيانات الإحصائية في القطاعين العام والخاص وتوسيع نطاق تغطيتها، فضلاً عن الاستمرار في بناء القدرات الإحصائية للجهات المختلفة، وذلك اعتماداً على أفضل النظم المعمول بها عالمياً. تهدف الخطة أيضاً إلى تطوير الإحصاءات الاجتماعية، وتنويع مؤشر الأسعار، وتوفير المؤشرات الإحصائية المختلفة بالنسبة للمناطق والمدن الرئيسية. كما تستهدف الخطة تطوير قواعد بيانات لمختلف القطاعات، حتى يمكن قياس مستوى الأداء في كل قطاع ووضع خطط التطوير المستقبلية على هديها. من المستهدف أيضاً خلال الخطة التاسعة تقليص الدورة الزمنية لعدد من المؤشرات، فضلاً عن تحسين مواعيد توفير البيانات المختلفة ونشرها.

يتناول هذا الفصل الوضع الراهن لخدمات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات موضعاً التطورات التي شهدتها خلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية التاسعة، ويلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للمصلحة في خطة التنمية التاسعة.

٢/٣٥ الوضع الراهن ١/٢/٣٥ المعلومات الإحصائية

وسّعت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وهي الجهة المركزية المسؤولة والمنظمة للقطاع الإحصائي - نطاق أبحاثها ودراساتها الإحصائية لتغطي عدداً من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، كما طورت نشراتها الإحصائية ودورياتها، بحيث باتت تتابع بشكل أشمل وأسرع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. ومن جانبها، توفر معظم الجهات الحكومية والمؤسسات العامة المختلفة نشرات إحصائية تفصيلية عن مهماتها وأنشطتها القطاعية.

شهدت سنوات خطة التنمية الثامنة أيضاً نشر النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن، الذي أجري في عام ١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤)، والذي شكل إطاراً عاماً للأبحاث السكانية والاجتماعية، ومرجعاً لعدد من الدراسات التي أجرتها الجهات المختلفة، من بينها أطلس السكان والمساكن الذي أعدته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، والذي نُشر في عام ١٤٢٨/٢٧ هـ (٢٠٠٧). كما تم نشر نتائج تعداد المنشآت لعام ١٤٢٤/٢٣ هـ (٢٠٠٣) الذي شكّل إطاراً ومرجعاً مهماً للأبحاث الاقتصادية السنوية والمسوحات الدورية. وتم أيضاً خلال هذه المدة التحضير لإجراء التعداد العام للسكان والمساكن المزمع إجراؤه في عام ١٤٣١ هـ (٢٠١٠)، على أن يتبعه - وخلال العام نفسه - تنفيذ تعداد المنشآت الاقتصادية.

وقد شهدت منظومة الأبحاث الإحصائية تطوراً ملموساً سواء على صعيد الموضوعات التي يتم تناولها، أو بالنظر إلى عمق الأبحاث وشموليتها. كما انتظمت تلك الأبحاث في دورات زمنية محددة. وتم خلال الخطة إعداد العديد من البحوث المتنوعة، الجدول (١/٣٥)، ومنها:

• **في المجال السكاني والاجتماعي:** البحث الديمغرافي كل خمس سنوات، وبحث القوى العاملة بدورة نصف سنوية، ومسح إنفاق ودخل الأسرة كل خمس سنوات، وغيرها.

• **وفي المجال الاقتصادي:** بحث الاستثمار الأجنبي، وبحث المؤسسات المستجدة كل سنتين، والبحث الاقتصادي السنوي للمؤسسات، إضافة إلى بحوث المال والتأمين والسياحة، وبحاث المؤشرات الاقتصادية والإنتاج الصناعي عبر دورة ربع سنوية.

وقد استمرت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في إعداد المؤشر القياسي الشهري للأسعار (تكلفة المعيشة)، والمؤشر القياسي الفصلي لأسعار الجملة. وفي خطوة تكاملية، تم في عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩) إطلاق تقرير شهري يتضمن متوسطات الأسعار لسلة من السلع والخدمات المختارة حسب أوجه استخدامها.

الصفحة

٦٣٢

الجدول (١/٣٥)
الأبحاث الإحصائية المنفذة
خطة التنمية الثامنة

ملاحظات	دورية التنفيذ	تاريخ آخر بحث	البيان
الأبحاث السكانية والاجتماعية			
دراسة الظواهر الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان	كل (٥) سنوات	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	البحث الديموغرافي
توفير بيانات عن خصائص المساكن وارتباطها بالخدمات والبنية التحتية	كل (٥) سنوات	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	بحث المساكن والبيئة
التعرف على خصائص المعاقين في المملكة من حيث الحجم ونوع الإعاقة ومستوى الانتشار	كل (٥) سنوات	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	بحث الإعاقة
توفير بيانات اقتصادية وديموغرافية واجتماعية عن قوة العمل (المشتغلين والمتعطلين)	نصف سنوي	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	بحث القوى العاملة
توفير بيانات عن متوسطات ونسب دخل الأسرة وإنفاقها على السلع والخدمات	كل (٥) سنوات	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	مسح إنفاق ودخل الأسرة
توفير بيانات عن الحجاج مثل أعدادهم وجنسياتهم ونوع الجنس	سنوي	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	حصر الحجاج
حصر الخدمات المتوفرة في كل مركز سكاني في المملكة	كل (٣) سنوات	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	دليل حصر الخدمات
الأبحاث الاقتصادية			
توفير بيانات عن الأنشطة الاقتصادية المزاولة في المملكة وتحديث قواعد البيانات للبحوث الاقتصادية المتخصصة	سنوي	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	البحث الاقتصادي السنوي للمؤسسات
قياس مشاركة قطاع السياحة في عملية التنمية الاقتصادية	كل (٥) سنوات	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	بحث السياحة
توفير بيانات عن نشاط المال والتأمين	كل (٥) سنوات	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	بحث المال والتأمين
قياس معدلات النمو في المؤسسات	كل سنتين	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	بحث المؤسسات المستجدة
توفير بيانات عن حجم الاستثمار الأجنبي ومصادره	كل سنتين	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	بحث الاستثمار الأجنبي
توفير مؤشرات لغرض إعداد تقديرات الحسابات القومية ربع السنوية	ربع سنوي	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	بحث المؤشرات الاقتصادية
توفير الرقم القياسي للإنتاج الصناعي	ربع سنوي	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	بحث الإنتاج الصناعي
بناء أرقام قياسية لتحركات أسعار التجزئة لسلة من السلع والخدمات مرجحة بأوزانها النسبية من إجمالي الإنفاق لتكلفة المعيشة	شهري	بحث مستمر	الرقم القياسي لتكلفة المعيشة
بناء أرقام قياسية لتحركات أسعار الجملة للسلع والخدمات	ربع سنوي	بحث مستمر	الرقم القياسي لأسعار الجملة
رصد تحركات أسعار السلع والخدمات حسب أوجه الاستخدام	شهري	بحث مستمر	بحث متوسطات الأسعار

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وفي إطار التقارير والدراسات الإحصائية، تم تطوير كفاءة الحسابات القومية، وذلك بإضافة تقرير فصلي ليكون مكملاً للتقرير السنوي. ويتم إطلاق تقرير سنوي للحسابات القومية وفقاً لنظام ١٩٩٣. شهدت الخطة أيضاً إطلاق مجموعة أخرى من التقارير السنوية والفصلية والشهرية عن إحصاءات التجارة الخارجية، الجدول (٢/٣٥).

الجدول (٢/٣٥)

التقارير والدراسات الإحصائية المنفذة
خطة التنمية الثامنة

ملاحظات	دورية التنفيذ	سنة آخر إصدار	البيان
يتضمن تقديرات الناتج المحلي والإجمالي حسب القطاعات التنظيمية والطلب المحلي ومعدلات التضخم وبيانات الصادرات والواردات ويصدر في نهاية السنة الجارية	سنوي	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	تقرير الحسابات القومية
تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بالإضافة إلى الحسابات الموحدة والدخل القومي والدخل المتاح والتكوين الرأسمالي وغيرها	سنوي	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	نشرات الحسابات القومية حسب نظامي ١٩٦٨، ١٩٩٣
تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوي وفقاً للقطاعات التنظيمية بالاقتصاد السعودي	ربع سنوي	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	مؤشرات الحسابات القومية
رصد حركة صادرات المملكة من السلع مع العالم الخارجي	سنوي	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	نشرة إحصاءات الصادرات
رصد حركة واردات المملكة من السلع مع العالم الخارجي	سنوي	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	نشرة إحصاءات الواردات
رصد حركة صادرات المملكة وواردها خلال ١٠ سنوات مع أهم ٦٠ دولة والميزان التجاري وأهم السلع خلال العام	سنوي	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	نشرة التبادل التجاري
رصد حركة صادرات المملكة غير البترولية وواردها من السلع المنظورة مع العالم الخارجي خلال الشهر	شهري	مستمر	التقرير الشهري لصادرات المملكة غير البترولية وواردها
قياس التطور في قيم وكميات السلع المصدرة والمستوردة	سنوي	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	نشرة الأرقام القياسية للتجارة الخارجية
رصد تحركات أسعار سلع التجزئة لسلة من السلع والخدمات مرجحة بأوزانها النسبية من إجمالي الإنفاق	شهري	مستمر	نشرة الرقم القياسي لتكلفة المعيشة
رصد تحركات أسعار الجملة للسلع والخدمات	ربع سنوي	مستمر	نشرة الرقم القياسي لأسعار الجملة
رصد المعلومات والبيانات الإحصائية وتوثيقها وإبراز أنشطة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية	سنوي	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	الكتاب الإحصائي السنوي والمؤشر الإحصائي
عرض النتائج التفصيلية لتعداد السكان على خرائط أطلس	بعد نشر نتائج التعداد التفصيلية	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	أطلس السكان والمساكن

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الصفحة

٦٣٤

شهدت سنوات الخطة أيضاً تحسناً واضحاً في البيانات الإحصائية التي توفرها الجهات الحكومية والمؤسسات العامة، حيث شمل هذا التطور نطاق البيانات ونوعيتها. وبناءً عليه، تتولى معظم تلك الجهات نشر بيانات تفصيلية دورية عن أنشطتها وخدماتها. وقد كان هذا التطور أشد وضوحاً في قطاع البيانات والإحصاءات المالية الذي حفزه توسع النشاط في الأسواق المالية المحلية والإقليمية، خاصة تداولات أسواق الأسهم والسندات، فضلاً عن القطاعات الاقتصادية المستجدة والواعدة مثل قطاع السياحة وقطاع الاستثمار.

٢/٢/٣٥ توفير البيانات والمعلومات في الوقت الملائم

لم تقتصر التطورات في قطاع الإحصاءات والمعلومات على كم البيانات ونطاقها، بل شهدت الخطة تحسناً في مستوى دقتها وموثوقيتها. ويعزى هذا التحسن إلى نضج العديد من قواعد المعلومات، خاصة مع تراكم الخبرة وتطور القدرات الإدارية والفنية لدى الجهات المعنية، فضلاً عن ارتفاع مستوى الشفافية وازدياد الطلب على البيانات الدقيقة من قبل المجتمع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والأهلية المختلفة. كما أسهم توفير البيانات والمعلومات ذات الجودة العالية عبر الشبكات المحلية وشبكة الإنترنت في تعزيز مصداقية البيانات والمعلومات المنشورة.

ويُعد توفر البيانات الإحصائية والمعلومات في الوقت المناسب، وإصدارها خلال إطار زمني ثابت من أبرز العوامل المحددة لكفاءة البيانات. وقد شهدت خطة التنمية الثامنة تحسناً ملموساً على هذا الصعيد، حيث انتظمت إلى حد كبير معظم النشرات الإحصائية في دورات زمنية محددة، كما شهد بعضها تقليصاً في الدورة الزمنية، إلى المدى السنوي والفصلي والشهري. ويتوقع أن تتواصل جهود التطوير على هذا الصعيد. من جهة أخرى، شهدت مواعيد إصدار النشرات الإحصائية تحسناً تمثل في تقليص المدد بين نهاية المدة الإحصائية وموعد صدور النشرة ذات العلاقة. وتمثل خدمات المعلومات المالية بشكل عام، وتلك المتعلقة بتداولات سوق الأسهم بشكل خاص، حالة متقدمة في هذا الإطار، حيث يتم توفير بيانات عمليات التداول مباشرة عبر وسائل الاتصالات المختلفة، وفي مقدمتها أجهزة الهاتف المتنقل وشبكة الإنترنت.

٣/٢/٣٥ بناء القدرات الإحصائية

واكب التوسع في نطاق البيانات الإحصائية والتحسين في توقيتها واعتماديتها تطوراً على صعيد بناء القدرات الإحصائية، سواء لدى مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أو

لدى الجهات الحكومية والخاصة الأخرى. فقد تواصلت خلال خطة التنمية الثامنة جهود تطوير المركز الوطني للحاسب الآلي، الذي تديره مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، من خلال تطوير النظم والبرامج التطبيقية وقواعد البيانات، فضلاً عن تعزيز قدرات التوثيق الرقمي لمخرجات التعدادات والمسوح والأبحاث الإحصائية. كما تم تحسين الخدمات الفنية التي توفرها المصلحة للجهات المرتبطة بهذا المركز، والتي قامت بتطوير النظم والبرامج المستخدمة لديها لتعزيز كفاءة شبكة المعلومات.

شهدت هذه المدة أيضاً تطوير الخرائط الإحصائية التي تعتمد على نظم المعلومات الجغرافية واستخدامها في إجراء التعدادات والأبحاث الإحصائية. وتسهم هذه الخرائط في تحسين كفاءة عملية الإحصاء وتحسين إنتاجيتها، من خلال تثبيت المسميات السكانية، وتحديد مواقع وحدات العينات الإحصائية وتحديثها، وذلك من خلال الربط بين البيانات الطبوغرافية ومخططات المدن والمراكز.

وقد أسهم مشروع الحكومة الالكترونية "يسر"، الذي تم إطلاقه في عام ١٤٢٦هـ — (٢٠٠٥)، في تعزيز القدرات الإحصائية وقواعد البيانات في الجهات الحكومية المختلفة، وذلك بالاستفادة من الترابط الوثيق والتكامل الوظيفي فيما بينهما. ويصبو مشروع "يسر" إلى بناء قاعدة بيانات إحصائية حكومية موحدة، تدعم نظام التعاملات الإلكترونية. ومن ثم، يتطلب هذا المشروع بناء القدرات الفنية والمهارات البشرية وتطويرها في مجالات تقنية الاتصالات والمعلومات في جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

كما توسعت عملية نشر البيانات الإحصائية والمعلومات، وذلك استفادة من استخدام الوسائط المتعددة التي توفرها تقنية الاتصالات والمعلومات. وعليه، فقد أصبحت معظم الإحصاءات والبيانات متاحة عبر مواقع الجهات على شبكة الانترنت، فضلاً عن إتاحتها من خلال النشرات الإحصائية الورقية والالكترونية، وتشارك المملكة في نظام النشر العام الذي يراعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٤/٢/٣٥ التطوير المؤسسي والتنظيمي

قضى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) وتاريخ ٢٤/١١/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)، بإعادة هيكلية قطاع الإحصاء والمعلومات وتنظيمه لتعزيز قدراته وتحسين كفاءته، ليتمكن من تلبية الطلب المتنامي من قبل جميع المؤسسات العامة والخاصة، إضافة إلى طلب الأفراد. ومن أبرز ما تضمنه القرار ما يلي:

✓ إسناد مهمة جمع المعلومات إلى المصلحة، وتعديل اسمها إلى "مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات" بحيث تتشكل من قطاعين فرعيين، قطاع الإحصاءات وقطاع المعلومات.

✓ تكوين لجنة على المستوى الوطني من عدد من الأجهزة الحكومية، تتولى التنسيق وتوحيد الجهود سواءً بين الأجهزة الحكومية، أو بينها وبين مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. تتولى اللجنة أيضاً تطوير آليات فعالة لضمان انسياب المعلومات بين الجهات المختلفة، إضافة إلى تأسيس مجموعة من المشاريع في مجال أنظمة المعلومات من أجل توفير بنك وطني للمعلومات الإحصائية يتولى تلبية طلبات الاستعلام من خلال قواعد بيانات لجميع المجالات.

✓ قيام الجهات المختلفة بتوفير البيانات الإحصائية والمعلومات لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بشكل آلي ومنتظم وفي مواعيدها المحددة.

✓ قيام الجهات الحكومية التي ليس لديها وحدات للإحصاء والمعلومات بإنشاء مثل تلك الوحدات لتعزيز قدراتها في هذا المجال.

كما أعاد قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٦/٧/٢٠١٤هـ التأكيد على أن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات هي المرجع الرسمي والرئيس لجميع المعلومات والبيانات الإحصائية في المملكة، فضلاً عن إبراز مهماتها التي تشمل: تنفيذ التعدادات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، وجمع المعلومات والبيانات الإحصائية من السجلات الإدارية في الأجهزة الحكومية وتبويبها وتحليلها. كما تضمن القرار قيام المصلحة بإجراء الدراسات وتقديم الاقتراحات من أجل تطوير قطاع الإحصاء والمعلومات، وتوحيد الأنظمة والأساليب والتصنيفات المختلفة مع نظيرتها المعتمدة دولياً، إضافة إلى إيجاد نظام مركزي للمعلومات داخل المصلحة، على أن يتم ربطه آلياً بجميع الأجهزة الحكومية، والمساهمة الفعالة في إنشاء البنك الوطني للمعلومات والإحصاءات. وأشار القرار إلى ضرورة إيجاد آلية عمل يتم من خلالها توفير الخدمات الإحصائية والبحوث والدراسات في القطاعين العام والخاص بالأسلوب التجاري أسوة بما هو معمول به في بعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

٣/٣٥ القضايا والتحديات

١/٣/٣٥ قواعد بيانات المناطق

باتت قواعد البيانات الإحصائية للمناطق على قدر عالٍ من الشمول والاعتمادية، خاصة البيانات المتعلقة بقطاعات الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت قواعد البيانات الخاصة بعدد من القطاعات دون المستوى الذي يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، ينبغي العمل على تجسير هذه الفجوة في الإحصاءات الوطنية، من خلال تطوير بيانات المناطق على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية والصناعية، وذلك نظراً لأهميتها في تحسين كفاءة التنمية المحلية، ودعم التنمية المتوازنة بين المناطق.

٢/٣/٣٥ مؤشر الأسعار

تعد المؤشرات من أهم محددات التطوير الإداري والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن إسهامها في دعم الدراسات وتخطيط البرامج والمشاريع وتنفيذها وتشغيلها. ومن هذا المنطلق، جرى تطوير مؤشر الأسعار خلال خطة التنمية الثامنة، بحيث بات متوفراً بشكل شهري سواءً على المستوى الوطني أو على مستوى المدن الرئيسية. إلا أنه وعلى الرغم من هذا التطوير، فإن ما بلغته المملكة من تطورات على الأصعدة كلها، يتطلب توفر مؤشرات أكثر تمثيلاً وترجمة للوضع الاقتصادي والاجتماعي لشرائح المجتمع الرئيسية، وتعكس في الوقت نفسه الأبعاد الديموغرافية والجغرافية والمكانية للمملكة. تتطلب المرحلة أيضاً تطوير مؤشرات فرعية للأسعار، لخدمة أغراض محددة في الإدارة الاقتصادية والاجتماعية وأنشطة القطاع الخاص مما يتطلب استمرارية التطوير في هذا المجال ليوكب التطور الذي تشهده المملكة، على أن يراعى تطبيق أفضل الممارسات العالمية المعتمدة وأحدثها.

الصفحة

٦٣٨

٣/٣/٣٥ نشر البيانات الإحصائية

في ضوء التطورات الاقتصادية والتقنية والمعرفية التي شهدتها العالم، باتت الاقتصادات الحديثة تتمتع بديناميكيات سريعة تتطلب استخدام المنهجية العلمية الصحيحة للقياس الإحصائي على مراحل زمنية قصيرة وبدورات منتظمة، لتوفير المؤشرات الاقتصادية والمالية والإدارية بشكل كفاء ودقيق. وقد سبقت الإشارة إلى ما تم تحقيقه من تطورات في هذا الخصوص، حيث أصبحت بعض المؤشرات المهمة تقاس بشكل نصف سنوي أو فصلي،

في حين يقاس مؤشر الأسعار وإحصاءات التجارة الخارجية بشكل شهري. ورغم ذلك، فإن الدورة النصف سنوية، وحتى الفصلية، لم تعد كافية بالنسبة لعدد من المؤشرات، كمؤشرات الحسابات القومية، والمؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

وبناءً عليه، ينبغي العمل على تطوير دورة البيانات الإحصائية، لتمثيل الممارسات الدولية ومقتضيات الاقتصاد الحديث. وهذا يتطلب إمداد مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في الوقت المناسب بالبيانات الرئيسية والأساسية التي تدخل في حساب المؤشرات المطلوبة، على أن تتضمن التفاصيل المطلوبة، وحسب التصنيفات الإحصائية القياسية المعتمدة. كما يلزم نشر المؤشرات مباشرة بعد انتهاء المدة الإحصائية.

٤/٣/٣٥ البيانات والمؤشرات الإدارية للقطاع الخاص

تتوفر لدى الشركات والمؤسسات معلومات شاملة حول أنشطتها وأعمالها المختلفة، منها على سبيل المثال وليس الحصر: المصروفات الاستثمارية، والمصروفات الاستهلاكية، والأجور، والمشتريات ... الخ. وينتج عن تجميع هذه البيانات دورياً على المستوى القطاعي والوطني، واستنباط مؤشرات اقتصادية ومالية عامة منها، فوائد جمّة لجميع الجهات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص. لذا ينبغي الاستفادة من البيانات والمعلومات الإدارية المتوفرة لدى القطاع الخاص من خلال إحداث التطوير المؤسسي والتنظيمي المطلوب لذلك.

٤/٣٥ استراتيجيات التنمية

١/٤/٣٥ الرؤية المستقبلية

توفير قواعد معلومات متطورة وشاملة ومتنوعة عن جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تتسم بالدقة والاعتمادية سواء بالنظر إلى مواعيد نشرها أو مصداقيتها، تسهم في إنتاجها جميع الجهات العامة والخاصة كل حسب وظيفته واختصاصه، وتحت إشراف مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢/٤/٣٥ الأهداف العامة

— توفير البيانات الإحصائية والمعلومات التي تغطي جميع الأنشطة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية.

- تعزيز كفاءة البيانات الإحصائية والمعلومات وموثوقيتها.
- بناء القدرات الإحصائية الوطنية وتطويرها.

٣/٤/٣٥ السياسات

- تشجيع جميع الجهات والمؤسسات العامة والخاصة على بناء قواعد بيانات شاملة لأنشطتها ونشرها.
- تعزيز مهمة مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، في إعداد البيانات الإحصائية ونشرها وتنسيق قواعد البيانات الوطنية.
- توفير مؤشرات إحصائية متنوعة ووفق أطر زمنية متعددة.
- تطبيق المعايير الدولية لنشر البيانات ومتابعة الجديد منها وتطبيقه.
- دعم إنشاء وحدات إحصائية وتطويرها في جميع الجهات والمؤسسات الحكومية.
- دعم قيام الجمعيات المهنية والوظيفية وتشجيع اضطلاعها بمهام توفير البيانات الإحصائية.

الصفحة

٤/٤/٣٥ الأهداف المحددة

٦٤٠

- تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن وكذلك تعداد المنشآت الاقتصادية والتعداد الزراعي والصناعي.
- تنفيذ البحوث الديموغرافية (السكانية)، والبحوث الاجتماعية، والبحوث الاقتصادية السنوية للمؤسسات.
- تنفيذ المسوح والبحوث الاقتصادية المتخصصة، التي تغطي قطاعات اقتصادية محددة، مثل قطاعات الإنشاءات، والصناعة، والسياحة، على أن تشمل تلك المسوح بيانات ومعلومات إحصائية عن مدخلات ومخرجات كل قطاع حسب نوع الخدمات والإنتاج والقيمة المضافة وتوزيعات العمالة والنفقات التشغيلية والأجور والإيرادات ... الخ.
- الاستمرار في تطوير النشرات الإحصائية وإصدارها، مثل نشرة الحسابات القومية، ونشرة الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، ونشرة الإحصاءات المتعلقة بالأسعار والأرقام القياسية لتكاليف المعيشة والأرقام القياسية لأسعار الجملة، ومتوسطات الأسعار، مع تنفيذ برنامج خاص بمراقبة الجودة النوعية لبيانات الأسعار.

- تطوير موقع المصلحة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ليظهر بالشكل والمضمون الذي يلبي جميع احتياجات المستخدمين، والذي يعكس أيضاً تطورات العمل في المصلحة.

٥/٣٥ المتطلبات المالية

يبلغ إجمالي المتطلبات المالية المقدرة لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات خلال خطة التنمية التاسعة نحو (١,٥) بليون ريال.

الصفحة

٦٤٢